- دراسات اقتصادية -
ISSN 2602-7925
https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/417

المجلد: 15 العدد: 01(2021) ص 148-155

دور اقتصاديات التعليم في النمو الاقتصادي ومواجهة تحديات الواقع

The role of education economics in economic growth

And face the challenges of reality

د. بوزيدي محمد

جامعة معسكر

(الجزائر)

mohamed.bouzidi@univ-mascara.dz

معلومات المقال

تاريخ الارسال:
2021/01/30

تاريخ القبول:
2021/03/07

الكلمات المفتاحية:
- ✓ الاقتصاد
- ✓ التعليم
- ✓ النمو

الملخص:

يعتبر النمو الاقتصادي من الأهداف الأساسية التي تسعى خلفها الحكومات،وتتطلع إليها الشعوب ،وذلك لكونه يمثل الخلاصة المادية للجهود الاقتصادية وغير الاقتصادية المبذولة في المجتمع،إذ يعد أحد الشروط الضرورية لتحسين المستوى المعيشي للمجتمعات ،كما يعد مؤشراً من موشرات رخائها،ولقد أخذ التعليم منذ مدة منعطفاً جديداً،في تحليل الوظيفة الاقتصادية للتعليم حتى أصبح اقتصاد التعليم من الموضوعات الرئيسية في مجال الاقتصاد بل فرعاً من العلم قائماً بذاته.

من هنا كان الارتباط الوثيق بين التعليم والاقتصاد،إذ لم يعد ينظر إلى العملية التعليمية على أنها نوع من الخدمة تقدم للناس في عزلة عن العملية الاقتصادية،وإنما أصبح ينظر إليها على أنها استثمار مساهم في النشاط الاقتصادي يساهم بصورة فعلية في النهوض بمستوى حياة الفرد والجماعة.

Article info

Received
30/01/2021
Accepted
07/03/2021

Keywords:
- ✓ *Economy,*
- ✓ *education,*
- ✓ *growth*

Abstract :

Economic growth is one of the basic goals that governments seek and people aspire to, because it represents the material summary of the economic and non-economic efforts exerted in society, as it is one of the necessary conditions for improving the standard of living of societies, and it is also an indicator of their prosperity, and education has been taken for some time. A new turn, in the analysis of the economic function of education, so that the education economy has become one of the main topics in the field of economics, but rather a branch of science in its own right.

Hence the close link between education and the economy, as the educational process is no longer seen as a kind of service provided to people in isolation from the economic process, but rather as an investment that contributes to economic activity that effectively contributes to the advancement of a standard of life.The individual and the group

. مقدمة:

من المعروف أن الصلة بين التعليم والاقتصاد والتنمية وثيقة، فالتعليم يسهم في التنمية بصورة مباشرة من خلال ما يقدمه لها من قوى بشرية متعلمة ومن معارف علمية هي ثمرة البحث العلمي الذي يرتبط بالتعليم وما يغرسه من مواقف تجاه العمل والتنظيم والمجتمع تحابي جميعها التنمية بشكل أو آخر. ومن جانب آخر فإن الاقتصاد يوفر للتعليم موارده المختلفة. وينظر إلى التعليم على المستويين الفردي والعمومي باعتباره مزيجاً من الاستهلاك والادخار فالأسرة (أو المجتمع) تنفق على التعليم كنوع من الاستمتاع بالعليم بحد ذاته من جانب وعلى أمل الحصول منه على عوائد مستقبلية متمثلة في أمور أخري بفوارق الأجر الناجمة مبدئياً عن التعليم من جانب آخر تتزايد أهمية "جرعة" الاستثمار أهميتها كلما ارتفعنا على السلم التعليمي من جهة،وكلما توجهنا إلى الفروع التطبيقية من التعليم من جهة أخري

التعليم والفكر الاقتصادي :

تناول الفكر الاقتصادي موضوع التعليم و اقتصادياته منذ زمن بعيد حيث اعتبره خبراء الاقتصاد مصدر للثروة باعتبار أن له عائد اقتصادي على مستوى الفرد و المجتمع،فمثلا آدم سميث اتضحت اهتماماته بالعنصر البشري من خلال كتابه الشهير" ثروة الأمم " الذي نشر سنة1776الذي بين فيه أهمية التعليم و رأى أنه هـ المجال المناسب الذي يمكن أن يمنع الفساد بين العمال ،بل أنه سيكون عنصر فعال في استقرار المجتمع اقتصاديا و سياسيا كما اعتبر كذلك التعليم من عناصر رأس المال الثابت مثل المباني و الآلات و المعدات.[1]

لذا تعتبر درجة المواءمة بين مخرجات نظام التعليم وحاجات الاقتصاد الوطني من اليد العاملة أحد معايير مستوى تطور النظام التعليمي،يضاف إلى ذلك التشابه الكبير بين القطاع التربوي والقطاع الاقتصادي فكلاهما يشتمل على عمليات إنتاجية واستهلاكية. فالتعليم في جزء منه عملية إنتاجية يشترك فيها المعلمون والطلبة والإدارة والمناهج والتقنيات ورؤوس الأموال لإنتاج مخرجات من المعارف والمهارات يحصل عليها الخريجون لتوظيفها في الأعمال الاقتصادية والحصول منها على دخل معين،كما أنه في جزء آخر منه عملية استهلاكية تتضمن تلبية حاجة المتعلمين إلى التعلم والمعرفة. وهكذا يجري تحليل العملية التربوية تحليلاً اقتصادياً من حيث المدخلات والمخرجات والعائد المترتب عليها إضافة إلى الحاجة التي تشبعها

التعليم عند التجاريين:

يرى معظم الكتاب في هذا المجال أن التجاريون هم أول من اهتم بالاستثمار في التعليم حيث أطلقوا على التعليم مصطلح الفن، وقد حاول رواد هذه النظرية إيجاد الوسائل التي تحقق التنمية الاقتصادية والتي تقاس في نظرهم بمستوى مخزون الذهب المتكون من فائض الميزان التجاري.[2]

الاستثمار في التعليم و العائد منه:

لقد أصبح الاستثمار في رأس المال البشري من خلال التعليم أولوية إستراتيجية لكل الدول،و أصبح التعليم استثمارا في المستقبل الجماعي للمجتمعات و كل الدول مجبرة على الاستثمار في التعليم بطريقة أو بأخرى.[3]

يسهم الاستثمار في التعليم تدعيم معدل النمو الاقتصادي،كونه من أهم سبل تحسين مستوى الرفاهية من خلال رفع انتاجية القوى العاملة و الارتقاء بنوعية حياة الأفراد فالتعليم هو الأداة الرئيسية لدفع عملية التنمية الاقتصادية و تجدر الإشارة إلى تركيز الاقتصاديين على دور الاستثمار في التعليم كمحدد رئيسي لتكوين رأس المال البشري.[4]

فالاستثمار في الموارد البشرية من خلال التعليم يساهم في القضاء على الفقر و تحقيق النمو الاقتصادي لما له من صلة مباشرة في تنمية الموارد البشرية و بناء قدرات و مهارات بشرية فعالة في المجتمع.[5]

وفي هذا المنوال أكد أغلبية علماء الاقتصاد أهمية تنمية رأس المال البشري في النمو الاقتصادي ،واعتبار التعليم استثمارا جيدا في حد ذاته ، فحسب الباحث (shultz) يرى فيه أنه أكثر جاذبية للاستثمار من الاستثمار في رأس المال المادي بأكثر من ثلاث مرات و نصف.

و تظهر أهميته في زيادة القدرة الإنتاجية للفرد في المستقبل ،وعليه فإن التعليم بالمفهوم المعاصر يعدمن مستلزمات التنمية الاقتصادية و لا تحتاج إلى توضيح في نتيجة تأثيره في مجالات الاقتصاد المختلفة.[6]

الأهمية الاقتصادية للتعليم:

يعتبر المستوى التعليمي للسكان بوجه عام عنصراً أساسياً في تحقيق النمو الاقتصادي،وتؤكد الدراسات الاقتصادية على أهمية ثلاث قنوات رئيسية يسهم التعليم من خلالها في تحفيز النمو الاقتصادي، من اهمها أه يزيد من إنتاجية القوى العاملة،مما يرفع مستوى الناتج. ومن خلال التعليم الجيد يمكن من الابتكار التكنولوجي الذي يعزز النمو الاقتصادي و تحسين المدخلات وتعزيز العمليات ورفع مستوى المنتجات، كما أنه يسهل انتقال المعرفة واعتماد الوسائل التكنولوجية الحديثة،الأمر الذي يعزز بدوره النمو الاقتصادي،وعلى العموم تتجلى الأهمية الاقتصادية للتعليم في العناصر التالية:

1- توفير القدرات الإدارية و التنظيمية و التي من خلالها يتم العمل على تحقيق التخصيص الأمثل للموارد المتاحة في الاقتصاد سواء كانت طبيعية أو مادية بالشكل الذي يضمن من استخدامها تحقيق أقصى نفع اقتصادي ممكن بحيث يتم توجيه هذه الموارد نحو المجالات التي تحقق أكبر عائد أو مردود .

2- إن التعليم و من خلال تطويره يمكن أن يسهم بشكل ملموس و واضح في إحداث تطور في المعرفة التكنولوجية ،مما ينعكس بطريقة إيجابية بالعملية الإنتاجية الأمر الذي يؤدي إلى زيـــــادة درجة الانتفـــاع الاقتصادي منها باستخدامها بدرجـــة أكبر وتقليل الجهد البشري الذي يتم بذله في العمليات الإنتاجية.

3- يساهم التعليم الدقيق والمميز في رفع من الاستثمار و الادخار للمجتمع .[7]

4- إن التغيرات التكنولوجية وما تتضمنه من تطورات تكنولوجية تقود بالضرورة إلى تغيرات في الوظائف والمهن و النشاطات التي تؤدي في الغالب إلى زيادة الطلب على المعارف والمهارات الأعلى.[8]

أبعاد علم اقتصاديات التعليم عند علماء التربية :

ما كان ليظهر فرع خاص باقتصاديات التعليم لولا العلاقة المتينة بين الاقتصاد والتعليم،فمن جهة يسهم مستوى التعليم في تحديد مستوى إنتاجية العمل ومن ثم في مستوى النمو الاقتصادي،ومن جهة أخرى يتحدد مستوى الإنفاق على التعليم،ومن ثم مستوى التعليم ذاته،بمستوى التطور الاقتصادي في البلد المعني.

ومن الملاحظ أن مستوى التعليم في الدول المتقدمة الغنية أعلى من مثيله في الدول النامية والسبب الرئيس في ذلك يرجع إلى المخصصات التي توفرها البلدان المتقدمة للإنفاق على التعليم. من ناحية أخرى يوفر النظام التعليمي إعداد القوى العاملة كمياً وكيفياً. فتجد المؤسسات الاقتصادية حاجتها من العاملين في سوق العمل. وتعد درجة المواءمة بين مخرجات نظام التعليم وحاجات الاقتصاد الوطني من اليد العاملة أحد معايير مستوى تطور النظام التعليمي،يضاف إلى ذلك التشابه الكبير بين القطاع التربوي والقطاع الاقتصادي فكلاهما يشتمل على عمليات إنتاجية واستهلاكية. فالتعليم في جزء منه عملية إنتاجية يشترك فيها المعلمون والطلبة والإدارة والمناهج والتقنيات ورؤوس الأموال لإنتاج مخرجات من المعارف والمهارات يحصل عليها الخريجون لتوظيفها في الأعمال الاقتصادية والحصول منها على دخل معين،كما أنه في جزء آخر منه عملية استهلاكية تتضمن تلبية حاجة المتعلمين إلى التعلم والمعرفة. وهكذا يجري تحليل العملية التربوية

تحليلاً اقتصادياً من حيث المدخلات والمخرجات والعائد المترتب عليها إضافة إلى الحاجة التي تشبعها ،ولعلم اقتصاديات التعليم أبعاد عديدة منها:[9]

الكلفة: وهي الأموال المنفقة على الخدمات التعليمية لتحقيق الأهداف المحدودة.

الفائدة: وهي العائد المادي الذي ينتج عن الخدمات التعليمية المشار إليها أعلا،سواءً أكان المستفيد هو الفرد أم المجتمع بشكل عام، فلكل عمل من قبل أي فرد عائداً مادياً أو معنوياً يعود للفرد نفسه أو لغيره من الأفراد أو المؤسسات أو المجتمع بصفة عام، وحسب التقديرات العالمية فإن العائد من رأس المال البشري يفوق العائد من رأس المال المادي بثلاث أضعاف على الأقل.

معدل العائد: هو النسبة بين الفائدة المادية العائدة عن برنامج تعليمي معين،وبين كلفة هذا البرنامج.

الخيارات: وهي البدائل الممكنة المتعلقة بالنظم التعليمية أو بالوسائل الخاصة بهذه النظم والتي يمكن اختيار الأمثل منها.

مصادر التمويل: وهي الجهات التي تتحمل كلفة الخدمات التعليمة وهي إما أن تكون مصادر داخلية أو خارجية.

الكفاية والفاعلية والتقييم:وتعني جودة الخدمات التعليمية وملاءمتها للحاجات التنموية ومتطلبات المجتمع. إن كفاية أي برنامج تعليمي هي مقياس لفاعلية هذا البرنامج وتحقيقه للأهداف التي أعد من أجلها،إذا كان جل اهتمام اقتصاديات التعليم هو التمويل،فإن الكفاية والفاعلية في إدارة التمويل وتقييم المخرجات وترشيد النفقات وتفادي الهدر بصوره المختلفة سواءً أكان تربوياً أم مالياً أم بشرياً أم إدارياً،لا يقل أهمية عن التمويل.

ونظراً لما تبين من علاقة وطيدة بين الاقتصاد والتعليم بدأ الاهتمام واضحاً وجلياً باقتصاديات التعليم ووضع رجال الاقتصاد لاهتماماتهم التنموية في الاقتصاد المباشر مع ضرورة عقد علاقة حميمية بين الاقتصاد والتعليم ، لما له من انعكاسات ايجابية في تكوين الفرد وتزويده بالمعلومات وقيم ترتبط بأنماط الانتاج والاستهلاك المنشودة.[10]

هذا ما جعل التعليم عملية استثمارية اقتصادية في الموارد البشرية ومجال هام من مجالات الدراسات الاقتصادية، ومن هنا جاء الاهتمام والضرورة التي تحتم المراجعة المستمرة لمناهج التعليم ،مع ضرورة تفسير أسباب هذا النمو التي عجزت عن تفسيره النظريات الاقتصادية التقليدية والتي تعتمد على الأرض ورأس المال وحجم العمالة في تفسيره، لأن رأس المال وحده لم يعد أهم مجالات تحقيق التنمية الاقتصادية،إذا اخذنا في الحسبان تأثير الإنسان المتعلم الذي أصبح له دور كبير ومهم في زيادة الإنتاج وتحسين العملية الإنتاجية.

الأبعاد الاقتصادية للتعليم بحسب مختلف المدارس الاقتصادية :

قديما كان ينظر إلى التعليم من الناحية الاقتصادية على أنه مجرد خدمة تقدم للأفراد ومن ثمة فالإنفاق على التعليم يعتبر استهلاكا لا عوائد اقتصادية كبيرة ترتجى منه على العكس من الإنفاق على التعليم شراء الآلات والمعدات والمباني والأراضي الذي تعتبر استثمارا لما له من عوائد مادية ملموسة وسريعة وعليه فقد توجهت معظم الميزانيات في الماضي على القطاعات والجوانب المادية على العكس من التعليم الذي أحمل.[11]

ولقد تفطن الفلاسفة والمفكرين منذ القدم إلى الأبعاد الاقتصادية للتعليم فنجد (CONFUCIUS)يعتبر التعليم شرطا ضروريا ومفتاحا أساسيا من مفاتيح التسيير الجيد للدول ويلح على ضرورة تعميمه،أما(ARISTOTE) فيرى في التربية مفتاح السعادة والرفاه للفرد والآمن والاستقرار للمجتمع.

النظرة الاقتصادية الكلاسيكية للتعليم :

يعد الاقتصادي(ASMITH) من الاقتصاديين الأوائل الذين أسهموا في التحليل الاقتصادي النظري للتعليم وتجلى ذلك في كتابه الموسوم بثروة الأمم،إذ تطرق في معظم حديثه عن الرأس المال الثابت وعلاقته بالجانب الاقتصادي ،وقد استعرض أربعة أشكال من هذا النوع من الرأس المال وتتمثل في :[12]

1- كل الآلات والأدوات والأجهزة الصناعية التي تسهل وتختصر العمل.

2- كل البنايات التي تعد مصدر للدخل سواء بإيجارها للغير أو باستخدامها في العملي الإنتاجية.

3- كل العمليات التحسين والتهيئة التي تتعمل فى الأرض.

4- كل القد ارت والكفاءات الناصعة التي يكتسبها الأفراد ويرى أن اكتساب هذه الكفاءات يكلف مكسبها نفقات حقيقية طوال فترة تعليمية أو تدريبية ويعبر هذه النفقات رأسمالا ثابتا،ويقول أن هذه الكفاءات تعبر جزءا من ثروة الفرد ومن ثم جزءا من ثروة المجتمع الذي ينتسب إليه،ثم يجري مماثلة بين العامل الكفء الذي يتقن عمله وبين الآلة أو أي أداة صناعية من حيث تسهيلها واختصارها العمل من جهة،ومن جهة أخرى من حيث النفقة المبذولة في كليهما والتي تعود عليهما بأرباح في التقبل.[13]

أما الباحث (SAY.J.B) يرى التعليم الجيد رأسمال يجب أن نستخلص الفوائد الموجودة فيه بالإضافة إلى الأرباح العادية التي تنتجها الصناعة ويعبر أن الأعمال التي تتطلب تعليما(تكوينا) حرا حيدا أن تنقاض عائد أكبر من تلك الأعمال التي لا تتطلب التكوين الجيد في المستقبل.[14]

النظرة الاقتصادية النيوكلاسيكية للتعليم:

لقد واصل الاقتصاديون النيوكلاسيك على نفس دأب الكلاسيك حين اعتبروا أن التعليم بإمكانه يجعل المواطنين يعملون على زيادة ثرواتهم ومن ثمة ثروة لمجتمعهم بتقبلهم لقواعد عمل النظام الرأسمالي وعملهم بها إلى أن جاء الاقتصادي النيوكلاسيكي (MARSHALLA) الذي يمكن اعتباره من الاقتصاديين الأوائل الذين أشاروا إلى القيمة الاقتصادية للتعليم حين اعتبر الاستثمار في البشر من أكثر أنواع الاستثمارات الرأسمالية القيمة.[15] نتيجة انضباطه في عمله واتقان مهارة تنفيذ عمله هذا ما يجعله مصدر اقتصادي يعول عليه في التنمية والبناء.[16]

النظرة الاقتصادية الحديثة للتعليم:

وفي منتصف القرن العشرين تقريباانتقل اهتمام الاقتصادية بالتعليم من مرحلة الحديث النظري عن دوره الاقتصادي إلى مرحلة محاولة قياس الآثار الاقتصادية للتعليم، خاصة في الدول الغربية ومن خلال أعمال(Mincer)و (Schultz)الذين حاولو فيها قياس مساهمته التعليم في النمو الاقتصادي من خلال البحث في الآثار الإنتاجية للتعليم وقد قادتهم أعمالهم عام 1951 إلى الدعوة بأن يعامل التعليم على أنه استثمار في أرس مال البشري و نشاطا استثماريا له مردوده في مستقبل التنمية.

وقد تولد عنها الرؤية الامريكية المعاصرة التي مهدت الطريق الاقتصادي الأمريكي (BECER.G.S)عام 1964 في إرساء قواعد نظرية الرأس المال البشري ،كونها اهتم بدراسة الأشكال المختلفة للاستثمار البشري في تعليم، ورعاية صحية وهجرة،مع تركيز محور أبحاثه بصفة خاصة على التدريب،لأنه من أكثر أنواع الاستثمار البشري توضيحا لتأثير ال أرس المال البشري على المتغيرات الاقتصادية مثل الإيرادات والأجور والتكاليف وحاول ان يبرهن على أن معظم الاستثمارات في ال أرس المال البشري تؤدي إلى زيادة الإيرادات.

التعليم وعلاقته بالنمو والتنمية الاقتصادية:

ترى هذه النظرية أن تحقيق النمو الاقتصادي وزيادة معدله يكون من خلال خلق طاقات انتاجية جديدة تعمل على زيادة الموارد الاقتصادية وتحسين كفاءة استخدامها.و التعليم هو المصدر الوحيد الذي يساهم في استخدام الموارد الاقتصادية بكفاءة عالية واستـــيعاب الأشكال التكنولوجية الجيدة ،مما يؤدي في النهاية إلى تحقيق النمو الاقتصادي للدولة أو الوحدة الاقتصادية.

التعليم والإنتاجية:

تعتبر دراسة(STRUMILIN)في عام 1924 في الاتحاد السوفياتي من الدراسات الرائدة في مجال العلاقة بين التعليم والإنتاجية والتي وضحت علاقة تأثير التعليم في زيادة الإنتاجية العمال سواء كان العمل ذات طابع جسدي أو فكري ،[17]ومن أجل ذلك اختار عينة من كل المصانع يمارسون أعمالا ذات طابع ميكانيكي ودرس تأثير العوامل السابقة في المهارة الإنتاجية وزيادة الأجور فتبين له أن: مدة الخدمة تؤثر في المهارة،إذ تتناسب طرديا مع مدة الخدمة.

وللتعليم أثر واضح في العنصر البشري بصفة أحد الوسائل الأساسية والمهمة في تحسين الإنتاجية وزيادة لمكاسب بصفة أحد الوسائل الأساسية لتحسين الإنتاج وقد لخص كل من(GOHNET)(GESKE) 1990هذه العلاقة المزدوجة في الشكل التالي:

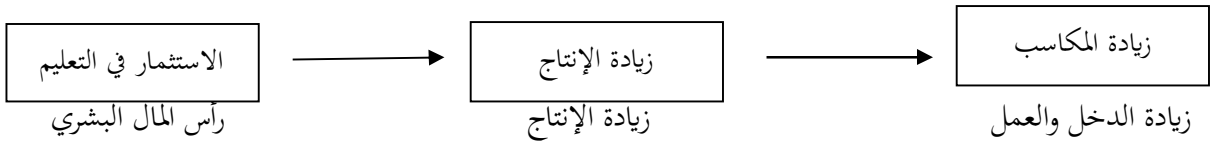

ومنذ ذلك الوقت ، أدخل التعليم في توزيع الفئة الشاغلة من السكان في الحركية الاجتماعية،التي تعتمد أساسا على مسلمتين وهي[18] :

1- تطلب الرتبة العالية في تصنيف العمل أنواع خاصة من الكفاءات لأن المؤسسات الصنـــــاعية تكون نسبة الشغـــل الذي يتطلب مستويات منخفضة من الكفاءة والمهارة في تناقص بينما تلك المتعلقة بالشغل الذي يتطلب مستويات كفاءة عالية تتـــميز بالارتفاع مما يدل على أن المستوى الثقافي المطلوب لحصول على مناصب شغل جديد في تزايد.

2- توفر النظام التعليمي العمال ذوي المستويات الثقافية والكفاءة العالية التي تتطلبها العملية الإنتاجية وسوق العمل.

وعلى العموم ،تتجلى علاقة التعليم في الدخل الفردي في ما يلي :

1)العلاقة بين التعليم التصاعدي والدخل الفردي:

لقد تناول الكثير من الباحثين دراسة علاقة التعليم بالدخل الفردي من أبرز هؤلاء (WALSH)الذي أجرى دراسة على الاستثمار في التعليم العالي وأرباحه الاقتصادية ،[19]وقد اعتمد في دراسته على عينة من الأفراد من اختصاصات متنوعة ثم حسب دخلهم خلال حياتهم العملية وفي أعمار مختلفة ومستويات تعليمهم كما حسب أيضا النفقات تعليمهم بما فيها كلفة الفرصة الضائعة ثم قارن الدخل بنفقات التعليم فتوصل إلى النتائج التالية :

✓يزيد دخل خريجي الجامعة عن دخل خريجي الثانوية لما يتمتع به خريج الجامعة من قدرات عقلية ومواهب ذات قيمة اقتصادية تتضح في اكتسابه دخلا أكبر.

✓يختلف دخل خريج التعليم العالي حسب نوع الاختصاص ومستوى التعليم وهذا يرتبط بنوعية التعليم وكمه و تكاليفه، أما العوامـــل الأخرى فهي متساوية بين الجامعيين في بعضها.

وفي النهاية توصل الباحث(WALSH)من هذه الدراسة بالنتائج التالية:

1- إن القدرات التي يجعل عليها الأفراد عن طريق التعليم الجامعي والإعداد المعنى هي نوع من رأس المال له ثمن ويعطي عائدا وربحا في

معظم الأحوال يؤخذ بعين الاعتبار.

3- هذا النوع من رأس المال كغيره من الاستثمارات الأخرى عرضه لتأثير عوامل العرض والطلب في السوق.

4- يجب النظر إلى القدارت المهنية أو العنصر البشري المدرب تدريبيا عاليا على أنه أرس مال عند حساب الثروة القومية للمجتمع.

وفي هذا الصدد،نشير أيضا توصل الباحث (BICKER) إلى نتائج مماثلة ومتشابهة في مجال التعليم العالي حيث يرى أن الموارد الإضافية الصافية التي يحصل عليها الفرد ذو التعليم العالي نتيجة ارتفاع بعد حسم تكلفة معيشة الطـــالب وكلفة تعلمه والأجور الضائعة نتيجة تركه العمل لغرض الدراسة مقارنة مع الموارد التي يحصل عليها الأفـــــراد الذين ليس لديهم مؤهلات تعليمية عالية وموارد عالية.

2) العلاقة بين التعليم والدخل الوطني:

نشرت العديد من الأبحاث بداية من عام ،1960يبين العلاقة بين التعليم والنمو الاقتصادي،وبين التعليم والدخل الفردي والوطني وشرع كثير من الاقتصاديون خلال الستينات والسبعينات من القرن الماضي في وضع نماذج نظرية تنظر إلى التعليم بوصفه أرس مال بشري معتبرة الإنفاق على التعليم إنفاقا استثماريا ومحاولة تقدير المردود للإنفاق على التعليم وقد استندت كل هذه النماذج في أساسها النظري على النظرية الكلاسيكية ومن أهم الدراسات التي برزت في هذا المجال،دراسة (DENISO N)في الولايات المتحدة الأمريكية(1957/1929)التي توضح النمو الاقتصادي و التعليم باعتباره عنصر أساسي في زيادة الدخل الوطني الذي كان ينمو سنويا بـ 2.93% تقريبا،20 نتيجة مساهمته في خلق كفاءة اليد العاملة وتكوينها ،وعلى العموم تتمثل مساهمة التعليم في :[21]

- ✓ أنه يحسن نوعية قوة العمل،يؤدي إلى زيادة إنتاجية العامل.
- ✓ ✓ أن رفع درجة تعليم السكان يزيد معدل مخزون المعرفة في المجتمع والتي تساهم بدورها في زيادة الإنتاجية.
- ✓ بالإضافة إلى بعض الدراسات الحديثة الرائدة في تحلـيل علاقة التعليم بالنمو الاقـــتصادي وتخص بالذكـــر دراسة (SALAI MAVTN BARRO) سنة 1995 لمجددات النـمو الاقتصادي ودراسة BENHABIB SPIEEGEL والتي اعتمدت على التحليل الكمي أكثر من النظري للعلاقة بين التعليم والنمو ،وما يجدر الإشارة إليه أن عقدي الخمسيـــنات والستينات قد شهد ذروة الدراسات التي أثبتت الدور الكبير الذي تلعبه التربية والتعليم في التنـــــــمية الاقتصادية إلا أن هذه الأفكار بدأت تتغـــير في عقدي السبعينات والثمانينات حيث لاحظ الاقتصاديون أن التوسع السريع في التـعليم بدأ يؤدي إلى بطالة المتعلمين.

خاتمة:

من خلال ما تم عرضه يتضح أن التعليم أصبح عنصرا ضروريا لاغنى عنه في أي باعتباره الوسيلة الضرورية والمساعدة في ثبات المجتمع و تكوين رأس المال البشري والذي يعول من خلال زيادة الاستثمار و تحقيق النمو الاقتصادي المطلوب ومواجهة سوق العمل،مما يساهم في إحداث الاستقرار السياسي والاجتماعي،وقد أثبتت معظم الدراسات أن الاستثمار في رأس المال البشري من خلال التعليم أفضل بكثير من الاستثمار في رأس المال المادي.

كما ان التعليم يؤدي حتما لتقسيم العمل مما ينتج عنه تخصصات دقيقة ومهارات محددة تجعل استخدام الآلات الحديثة أمراً ميسوراً ومنتجاً،هذا مما يساعد على تخريج الطبقة الفنية القادرة والتي تمتلك عمق المعرفة واتساع النظرة و تقود التطور الاقتصادي المتزن؛إذ أن التطور الاقتصادي يفتح أسواق العمل للأيدي العاملة المتخصصة،مما يمثل مصدراً رئيسياً للدخل بالنسبة للأفراد وحتى في سوق العمل .

وعلى ضوء ماسبق تم التوصل إلى النتائج التالية :

✓تبر العنصر البشري من أهم العناصر الإستراتيجية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لأي مجتمع، لكنه لن يكون ك لك دون قدر مناسب من التعليم.

✓يعد التعليم العنصر الأول والأهم والمؤثر في تكوين أرس المال البشري وعائده وانتاجيته.

✓اجمع الاقتصاديون القدماء منهم و المحدثون على حد السواء على أن التعليم هو استثمار في البشر

✓اعادة النظر في النظام التعليمي ومدى ملائمته لمتطلبات الوضع الاقتصادي الراهن.

✓يجب إعادة النظر كليا في سياسة التكوين لأن سوق العمل في الجزائر في أمس الحاجة إلى اليد العاملة المحترفة والمهنية

✓التعليم لا يعتبر فقط أحد مؤشرات التنمية البشرية بل يعتبر أيضا مؤشرا هاما للنمو الاقتصادي.

✓الاستثمار التعليمي له تكلفته المحسوبة، ولكن له أيضا عائده الاقتصادي كاستثمار منتج، ومكون رئيسي لرأس المال البشري.

قائمة المراجع:

(1) تنقوت، وفاء،(2012)، التعليم العالي ودوره في بناء اقتصاد المعرفة،مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة ماجيستر في العلوم الاقتصادية،تخصص اقتصاد التنمية،جامعة عنابة،ص68.

(2)المرجع نفسه،ص 06.

(3) محمد، دهان، (2009)،العوامل المحددة للاستثمار التعليمي في رأس المال البشري في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية،جامعة قسنطينة،عدد ،32المجلد ب،ديسمبر،ص 229.

(4) هدى،زويد الدعمي،(2010)،الاستثمار في التعليم كمدخل عام للتنمية المستدامة،عمان،الأردن،مركز الإنماء للبحوث و الدراسات ،ص02.

(5)مروى، محمود عمر،(2005)،الاستثمار في التعليم وأثره على نمو الإقتصادي ،جامعةحلوان،مصر،ص 15.

(6) علي ،صالح جوهر،(2004)، التعليم تخطيطه و اقتصادياته،مصر،دار المهندس للنشر،ط 01،ص 84.

(7)السيدة، إبراهيم مصطفى و آخرون،(2007)، اقتصاديات الموارد البيئية،الإسكندرية،مصر،الدار الجامعية للنشر،ص 17.

(8)فليح، حسن خلف،(2007) اقتصاد المعرفة،عمان،الأردن،جدار الكتاب العالمي للنشر،ط01،ص1 8-84.

(9) أخضر، فايزة محمد حسن،(2013)، اقتصاديات التعليم ومستقبل التربية في المملكة. رسالة دكتوراة. جامعة عين شمس. مصر،ص153.

(10) أبو سمور، عماد،(2012)، اقتصاديات التعليم العالي الخاص في مصر والأردن-دروس مستفادة من الحالة الفلسطينية-رسالة ماجستير الجامعة الاسلامية،فلسطين،ص92.

(11)دحمان، محمد،(2010)،الاستثمار التعليمي في الرأس المال البشري،أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتواره في العلوم الاقتصادية، جامعةمنتوري قسنطينة،الجزائر،ص15.

(12) فاروق ،عبده فيليه،(2003)،اقتصاديات التعليم،القاهرة،دار المسيرة للنشر والتوزيع ،ص20/19.

(13)المرجع نفسه،ص16.

(14) شولتز، تيودور،1981)،كيفية التنمية البشرية، ترجمة سميرة بحر،الكويت ، مكتبة الوعي العربي ،ط01،ص28/23.

(15)فاروق ،عبده فيليه،(2006)،اقتصاديات التعليم والتخطيط،الأردن،عالم الكتاب الحديث،ص166.

(16)المرجع نفسه،ص167.

(17)محمد، نبيل نوفل،(1989)،التعليم والتنمية الاقتصادية،القاهرة،مكتبة الانجلو المصرية،ص 102.

(18)المرجع نفسه،ص69.

(19)عبد الله، الرشدان،(2005)،اقتصاديات التعليم،عمان،دار وائل للنشر،ص81.

(20) خمليش،بوبكر،(2014)، أثر مستوى التعليم في النمو الاقتصادي، الجزائر،مطبعة النجاح للنشر والتوزيع،ص 186.

(21)منذر عبد السلام،(1974)،دراسات في اقتصاديات التربية،بيروت،لبنان،دار الطليعة،ص 168.